العوامل المحددة لكفاءة تحصيل القروض الزراعية بالمملكة العربية السعودية

عثمان بن سعد النشوان[1]

الملخص العربى

استهدف هذا البحث قياس الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية بالمملكة العربية السعودية والتعرف على أهم العوامل الاقتصادية المحددة للكفاءة واقتراح السياسات اللازمة لرفع الكفاءة التحصيلية لمختلف الفروع والمكاتب التابعة لصندوق التنمية الزراعية. واعتمد هذا البحث على التحليل الاقتصادي الوصفي والإحصائي، بالإضافة إلى البيانات الثانوية المنشورة والبيانات الأولية التي تم تجميعها من خلال الإستبانة.

وأسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

١- احتلت منطقة القصيم المرتبة الأولى في الكفاءة التحصيلية لإجمالي القروض الزراعية خلال الفترة ١٤١٠- ١٤٢٨هـ، حيث بلغت نسبة التحصيل حوالي ٨٢,٤%، تليها منطقتي تبوك والشرقية بنسبة تحصيل بلغت ٧٩,٣% لكل منهما، منطقة عسير بنسبة ٧٧,٦%، منطقة حائل بنسبة ٧٣,٧%، منطقة مكة المكرمة بنسبة ٧١,٦%، منطقة الرياض بنسبة ٧٠,١%.

٢- تتحدد الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية بمجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها: عدد موظفي التحصيل، نسبة كفاية الضمانات، عدد الدورات الإنتاجية لمشاريع الدجاج اللاحم، حيث تبين أن زيادة هذه المتغيرات بنسبة ١٠% تؤدي إلى رفع الكفاءة التحصيلية بمعدل يبلغ ٦,١%، ١,٢%، ٠,٧% على التوالي.

٣- لرفع الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية يتطلب الأمر اتخاذ عدة سياسات أهمها ضرورة الحصول على القدر الكافي من الضمانات الحقيقية، تفعيل الإجراءات الملزمة للسداد من قبل الجهات التنفيذية والقضائية، توافر المعلومات الكافية والدقيقة عن المركز المالي والسلوكي للمقترضين، التأكد من واقعية دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية واشتمالها على البعد البيئي، تفعيل عملية الإشراف والمتابعة للمشاريع الزراعية منذ بداية الإنشاء وحتى نهاية مدة القرض، إعادة النظر في سياسة الإقراض لصندوق التنمية الزراعية وذلك من خلال توسيع قاعدة التحصيل ووضع سقف لمساهمة الصندوق في رأس المال المستثمر للمشاريع الزراعية، بحيث لا تزيد عن ٥٠%من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع.

كلمات دالة: صندوق التنمية الزراعية، القروض الزراعية، الكفاءة التحصيلية.

المقدمة والمشكلة البحثية

يساهم صندوق التنمية الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية وذلك من خلال تقديم الخدمات الائتمانية المختلفة ومنح الإعانات الزراعية لدفع عجلة الإنتاج وزيادة معدلات التنمية الزراعية والمساهمة في المحافظة على الموارد المائية. ويطبق صندوق التنمية الزراعية السياسات الائتمانية التي تكفل تحقيق أهداف القطاع الزراعي في المملكة، باعتباره أهم أدوات تنفيذ السياسة الزراعية. ونظراً للتغيرات العالمية والإقليمية التي كان من أبرزها انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ٢٠٠٥/١١/٢٥م، وظهور العديد من التحديات التي تواجه قطاع الزراعة، فقد قامت وزارة الزراعة بإعداد إستراتيجية شاملة لإعادة هيكلة القطاع الزراعي ورسم مساره حتى عام ٢٠٢٠م، بما يتناسب مع المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية ومعالجة التحديات والقضايا التي أفرزتها الخطط التنموية المتلاحقة. ويتطلب نجاح الإستراتيجية المستقبلية للزراعة السعودية تحقيق التوازن والتكامل بينها وبين السياسات التي تنتهجها الوزارات الأخرى ذات الصلة بالقطاع الزراعي. وعلى اعتبار صندوق التنمية الزراعية أهم الأجهزة التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسات والبرامج التي أقرتها الإستراتيجية الزراعية المستقبلية، تبدو الحاجة ماسة إلى توافر التمويل اللازم لإقامة المزيد من المشاريع الزراعية غير المستنزفة للموارد المائية.

[1] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود

استلام البحث في٢٢ نوفمبر٢٠٠٩، الموافقة على النشر في٢١ ديسمبر٢٠٠٩

ومن خلال رصد حركة الإقراض لصندوق التنمية الزراعية خلال خطط التنمية، تبين زيادة جملة قيمة القروض القصيرة والمتوسطة من١٠٧,٧٢مليون ريال خلال خطة التنمية الأولى (١٩٧٠– ١٩٧٥م) إلى ١٤,٧٧ مليار ريال خلال خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠– ١٩٨٥م)، ثم اتجهت للتناقص حتى بلغت ٣,٩٥ مليار ريال خلال السنوات الأولى لخطة التنمية الثامنة(٢٠٠٥– ٢٠٠٧م)[١]. ومما لا شك فيه إن انخفاض السيولة لدى صندوق التنمية الزراعية يؤدي إلى تعرضه لعدد من المخاطر وعدم القدرة على توفير القروض بسهولة في ظل ارتفاع المخاطرة للقروض غير مضمونة السداد وانعدام العوائد على القروض المقدمة للمزارعين والمشاريع والشركات الزراعية في ضوء الهدف من إنشاء الصندوق وهو تقديم القروض بدون فوائد، بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية الأخرى المتصلة بتخفيف العبء عن كاهل المزارعين والمستثمرين. ونظراً لعدم كفاية الضمانات المقدمة للحصول على القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية، فإن نسبة التحصيل لا تزيد عن ٨٠%، وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في سياسة وإجراءات تحصيل القروض الزراعية ورفع كفاءة التحصيل لزيادة دور صندوق التنمية الزراعية المتوقع في النهوض بالمقتصد الزراعي السعودي.

الأهداف البحثية

استهدف هذا البحث مايلي:

١–دراسة توزيع القروض الزراعية على مستوى المناطق والأنشطة الإنتاجية خلال الفترة ١٣٨٣/١٣٨٤– ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

٢–قياس الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية على مستوى المناطق والأنشطة الزراعية خلال الفترة ١٤١٠– ١٤٢٨هـ.

٣–دراسة العوامل المحددة لكفاءة تحصيل القروض الزراعية لمختلف الفروع والمكاتب التابعة لصندوق التنمية الزراعية عام ٢٠٠٨م.

٤–اقتراح السياسات والبرامج الكفيلة لرفع كفاءة تحصيل القروض الزراعية.

الأسلوب البحثي

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي الوصفي والإحصائي. إذ اعتمدت هذه الدراسة في قياس الكفاءة التحصيلية على معيار نسبة قيمة الأقساط المطلوبة إلى نظيرتها المسددة على مستوى المناطق والأنشطة الإنتاجية. كما اعتمدت هذه الدراسة في تحديد أهم العوامل المحددة لكفاءة تحصيل القروض الزراعية على تحليل الانحدار المتعدد المرحلي. وأمكن التعبير عن النموذج المستخدم بالمعادلة:

$$Y_t = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \ldots\ldots + b_nX_n + e_t$$

حيث أن: Y_t تمثل كفاءة تحصيل القروض الزراعية، $X_1,X_2,\ldots X_n$ تمثل العوامل المحددة لكفاءة تحصيل القروض، أما $a,b_1,b_2,\ldots b_n$ تمثل معلمات النموذج، e_t تمثل الخطأ العشوائي. ويتم تقدير هذا النموذج في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة والنصف لوغاريتمية بطريقة المربعات الصغرى العادية. ومن الملاحظ أنه في حالة تقدير النماذج باستخدام بيانات قطاع عرضي، فإنه قد تظهر مشكلة اختلاف التباين Heteroscedasticity. ومن الفروض الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية (*OLS*) لتقدير معالم نموذج الانحدار الخطي هو ثبات تباين حد الخطأ العشوائي عند كل مستوى من مستويات المتغير أو المتغيرات المستقلة، ويعرف هذا الفرض بثبات التباين.

$$\text{var}(ei) = E(ei2) = \delta 2$$

كما توجد مشكلة عدم ثبات التباين عندما يكون هناك خطأ في قياس المتغير التابع، كما تحدث أيضاً هذه المشكلة في حالة وجود أخطاء في توصيف نموذج الانحدار. وفي حالة وجود اختلاف التباين يمكن تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي التي ستظل غير متحيزة ومتسقة ولكنها تفقد خاصية الكفاءة، أي أقل تباين، كما تكون اختبارات المعنوية وفترات الثقة وفترات التنبؤ غير صحيحة. وتتعدد اختبارات الكشف عن اختلاف التباين وأهمها اختبار White Heteroskedasticity . وفي حالة وجود مشكلة اختلاف التباين، يتم التخلص منها باستخدام طريقة المربعات الصغرى المرجحة، أو بإجراء بعض التحويلات للنموذج الأصلي وفقاً لنمط اختلاف التباين [٢،٣].

مصادر البيانات البحثية:

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الثانوية المنشورة التي يصدرها صندوق التنمية الزراعية. وكذلك على

البيانات الأولية التي تم تجميعها من الفروع والمكاتب التابعة لصندوق التنمية الزراعية من ناحية والمشاريع الزراعية التي أقرضها الصندوق من ناحية أخرى. حيث تم تصميم نوعين من استمارات الاستبيان الأولى لمديري الفروع والمكاتب التابعة لصندوق التنمية الزراعية، أما الثانية للمشاريع الزراعية وأهمها مشاريع الدجاج اللاحم التي أقرضها صندوق التنمية الزراعية في مختلف المناطق الإنتاجية. وتم تجميع البيانات من خلال المقابلة الشخصية لمعظم الفروع والمكاتب التي استجابت وعددها ٤٤مفردة، تمثل ٦٨,٧٥% من إجمالي عدد الفروع والمكاتب التابعة لصندوق التنمية الزراعية.

الدراسات السابقة:

قام(Al-Mulhim, 1982) بدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قرارات منتجي التمور بالإحساء تجاه الاقتراض من صندوق التنمية الزراعية أو من جهات أخرى. وأشارت النتائج إلى أن عمر ومستوى تعليم صاحب المزرعة وأعداد النخيل ونمط الملكية ذات علاقة بقرارات المزارع تجاه الاقتراض.

وفي تحليل لأداء الإقراض الزراعي استخدم العبيد وإسماعيل (٢٠٠١) بعض المؤشرات التي تعكس تيسير الاقتراض للمنتجين ومدى تركز أو توزع أنشطة البنك ومعدل تحصيل مستحقاته لدى المنتفعين بخدماته الائتمانية. وأوضحت الدراسة ضخامة ما قدمه صندوق التنمية الزراعية للقطاع الزراعي، حيث تجاوزت القروض الممنوحة سنوياً ٣ مليار ريال خلال خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) واتساع قاعدة خدماته الائتمانية. وأوصت الدراسة بترشيد وتقنين الائتمان الزراعي وفق معايير الأهلية الائتمانية للمقترض والتي تشمل التأكد من الجدوى الاقتصادية لاستخدام القروض وقدرة المنتج على تحمل المخاطر التمويلية وقدرته على السداد. وإلزام المنتجين الراغبين في الحصول على القروض بتقديم سجلات معتمدة للميزانية المزرعية والدخل المزرعي والتدفق النقدي وبما يمكن المحلل التمويلي من استخلاص المؤشرات الأهلية الائتمانية للمنتجين.

وقام خليفة (١٩٩٢م) بدراسة اقتصادية للإقراض الزراعي وتبين منها أن صندوق التنمية الزراعية يعتبر المؤسسة الاقتصادية التمويلية الرائدة في مجال توفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية الزراعية وذلك من خلال تقديم القروض بدون فوائد ومنح الإعانات للمستلزمات الزراعية. وأوضحت نتائج الدراسة أن معدل النمو السنوي للقروض والإعانات والاستحقاقات والمتأخرات والمتحصلات بلغ ٣٨%، ٢٢%، ٣٣%، ٣٩%، ٣٣% على التوالي، وأن نسبة التحصيل للقروض المقدمة تتناقص بمقدار ٠,٨%سنوياً. كما أشارات الدراسة إلى أن تكلفة الاقتراض تبلغ حوالي ٤,٢%، وأن المتغير الأساسي المؤثر على كلفة الإقراض يتمثل في الرواتب والأجور، حيث أن زيادة الرواتب والأجور بمقدار ١٠% سوف تؤدي إلى زيادة كلفة الإقراض بمقدار ١,٤%.

هذا وقد قام صندوق التنمية الزراعية (٢٠٠٦م) بتطوير سياسته الإقراضية وفقا لمقتضيات المسيرة التنموية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والعمل على توجيه القروض الزراعي نحو إستراتيجية جديدة لتنمية القطاع الزراعي والتغلب على المشاكل التسويقية. كما اهتم الصندوق أيضا بتحسين وتطوير الأعمال والأنشطة الزراعية المرتبطة بعملية تسويق المحاصيل والمنتجات الزراعية إيمانا بأن ذلك يعتبر من أهم معوقات نجاح عملية التسويق ورفع الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية. كما تبين من استعراض نشاط الصندوق في تمويل مشاريع التسويق الزراعي اعتماده ٥٠ مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية ٢١١,٣مليون ريال، بخلاف ١٣٠مشروعاً لمختلف الأنشطة التسويقية من مشروعات تبريد وتصنيع وتعبئة التمور ومسالخ آلية للدواجن ومعاصر الزيوت ومصانع المنتجات الزراعية وإقامة مراكز تسويق وتأمين سيارات النقل المبرد لبعض المواطنين وخاصة فئة الشباب.

النتائج ومناقشتها

أولاً: حركة الإقراض لصندوق التنمية الزراعية على مستوى المناطق والأنشطة الإنتاجية

يتم تقسيم القروض التي يقدمها صندوق التنمية الزراعية إلى نوعين رئيسيين هما:

(أ) **القروض العادية:** وهي تلك القروض التي تمنح للمزارعين لتأمين مستلزماتهم من المكائن والمضخات والآلات الزراعية وحفر الآبار وأجهزة الري والبيوت المحمية وتربية وصيد الأسماك وتربية النحل

وبعض المصاريف التشغيلية الأخرى. وتقسم القروض العادية إلى نوعين هما:

١– القروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي تمنح للمزارعين لتأمين احتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج مثل التقاوي والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وأجور الحراثة والمحروقات ومعدات صيد الأسماك والأدوية البيطرية ومصاريف تربية النحل.

٢– قروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تمنح للمزارعين لتأمين بعض الأصول المزرعية مثل حفر الآبار والمكائن والمضخات والآلات الزراعية وأجهزة الري وتمديد المواسير والبيوت المحمية وشتلات الفاكهة ومصدات الرياح وفسائل النخيل وصوامع تخزين الحبوب والمباني والمنشآت وقوارب الصيد التقليدية.

(ب) قروض المشاريع الزراعية: وهي تلك القروض التي تمنح لإقامة المشاريع الزراعية مثل مشاريع الدجاج اللاحم وتصنيع الألبان وتربية الأغنام ومشاريع الخضروات المكشوفة والنخيل وأشجار الفاكهة وإكثار فسائل النخيل عن طريق زراعة الأنسجة وتربية الأسماك وقوارب الصيد الحديثة.

وبدراسة توزيع القروض قصيرة ومتوسطة الأجل على مختلف المناطق الإنتاجية، فقد تبين من استعراض البيانات الواردة بجدول(١) ما يلي:

١– احتلت منطقة الرياض مركز الصدارة في استحواذها على القروض القصيرة والمتوسطة، إذ استحوذت على حوالي ١٣,٠٤ مليار ريال، بنسبة بلغت ٣١,٩٨% من إجمالي القروض القصيرة والمتوسطة الممنوحة خلال خطط التنمية والبالغ ٤٠.٧٧ مليار ريال، تليها منطقة القصيم بنسبة بلغت ١٨,٥٦%، منطقة حائل بنسبة ١١,٥٧%، منطقة مكة المكرمة بنسبة ٧,٦١%، المنطقة الشرقية بنسبة ٦,٣٨%. ومما سبق يتضح أن الخمس مناطق المشار إليها آنفاً استحوذت على حوالي ٧٦,١% من إجمالي القروض القصيرة والمتوسطة الممنوحة خلال خطط التنمية، في حين لا تزيد الأهمية النسبية لإجمالي القروض القصيرة والمتوسطة الممنوحة لبقية المناطق الإنتاجية عن ٢٤%.

٢– هناك خمس مناطق إنتاجية حصلت كل منهما على أقل من ٥% من إجمالي القروض القصيرة والمتوسطة الممنوحة خلال خطط التنمية. وتتمثل تلك المناطق في كل من منطقة المدينة المنورة وجازان وتبوك ونجران والباحة. كما لا تحظى منطقة الحدود الشمالية بأية أنواع من القروض القصيرة والمتوسطة خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيما عدا خطة التنمية الثامنة، إذ حصلت منطقة الحدود الشمالية على حوالي ٥,٦٩ مليون ريال، تمثل نسبة ضئيلة بلغت ٠,٠١% من إجمالي القروض الممنوحة خلال خطط التنمية والبالغ ٤٠,٧٧ مليار ريال. ويعزى تضاؤل نصيب منطقة الحدود الشمالية من القروض، إلى إسناد نظام منح القروض للمنطقة بين فرعي المنطقة الشرقية والجوف قبل عام ١٤٢٧هـ.

جدول١. جملة قيمة القروض الزراعية بالمليون ريال خلال الفترة ١٣٨٣/ ١٣٨٤هـ– ١٤٢٧/١٤٢٨هـ

المنطقة	جملة قيمة القروض	الأهمية النسبية %
الرياض	13038.02	31.98
مكة المكرمة	3106.12	7.62
القصيم	7565.86	18.56
عسير	2320.29	5.69
الشرقية	2598.95	6.37
المدينة المنورة	1453.80	3.57
حائل	4717.01	11.57
الجوف	2277.23	5.59
جازان	933.63	2.29
تبوك	1563.06	3.83
نجران	772.73	1.90
الباحة	419.77	1.03
الحدود الشمالية	5.69	0.01
الإجمالي	40772.16	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من صندوق التنمية الزراعية، التقارير السنوية، أعداد متفرقة، الفترة ١٣٨٣/ ١٣٨٤هـ– ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

أما على مستوى الأنشطة الإنتاجية فقد قام صندوق التنمية الزراعية بإقراض العديد من المشاريع وأهمها مشاريع الدجاج اللاحم والبياض وتربية وتسمين الحيوانات وإنتاج الألبان ومشاريع القمح والأعلاف والبيوت المحمية وحفر الآبار والآلات الزراعية والمكائن والمضخات وأجهزة الري والمباني والمنشآت وغيرها من الأنشطة الزراعية الأخرى. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (٢) ما يلي:

١- بلغت جملة قيمة القروض المستثمرة في المشاريع الزراعية نحو ٩,٦١ مليار ريال، تمثل ٢٤,٠٤% من جملة قيمة القروض الزراعية البالغة ٣٩,٩٨ مليار ريال خلال الفترة ١٣٨٣/١٣٨٤هـ- ١٤٢٧/١٤٢٨هـ. وعلى مستوى المشاريع الزراعية فقد احتلت مشاريع القمح والأعلاف المرتبة الأولى، إذ استحوذت على حوالي ٢,٩٥ مليار ريال، بنسبة تبلغ ٧,٣٨% من جملة قيمة القروض الزراعية، تليها مشاريع الدجاج اللاحم بنسبة ٥,٦١%، ثم البيوت المحمية بنسبة ٣,١%.

٢- بلغت جملة قيمة القروض المخصصة للآلات الزراعية وملحقاتها نحو٦,٢٤مليار ريال، تمثل ١٥,٦١% من جملة قيمة القروض الزراعية، تليها مشاريع حفر الآبار وتعميقها، بنسبة بلغت ١٥,٣٣%، ثم المكائن والمضخات بنسبة ١٣,١٨%، ثم أجهزة الري بنسبة ٦,٤%. ومما سبق يتضح أن الخمس مجالات المشار إليها آنفاً، استحوذت على حوالي ٧٤,٥٦% من جملة قيمة القروض الزراعية خلال الفترة ١٣٨٣/١٣٨٤هـ - ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، في حين لا تزيد الأهمية النسبية لقيمة القروض الموجهة لبقية المجالات الزراعية عن ٢٥,٤٤%.

ثانياً: الكفاءة التحصيلية للقروض على مستوى المناطق والأنشطة الزراعية

بدراسة الكفاءة التحصيلية لإجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة ١٤١٠-١٤٢٨هـ وفقاً لمعيار القيمة على مستوى المناطق الإنتاجية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٣) ما يلي:

١- احتلت منطقة القصيم المرتبة الأولى في الكفاءة التحصيلية لإجمالي القروض، حيث بلغت جملة قيمة الأقساط المطلوبة نحو ١,٣٥مليار ريال، في حين بلغت نظيرتها المسددة حوالي ١,١١ مليار ريال ومن ثم بلغت نسبة التحصيل حوالي ٨٢,٤% خلال

جدول٢. توزيع جملة قيمة القروض المتوسطة بالمليون ريال على مختلف الأنشطة خلال الفترة١٣٨٣/١٣٨٤هـ-١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

نوع المشروع	قيمة القروض	الأهمية النسبية%
لاحم	2242.87	5.61
بياض	699.61	1.75
إنتاج ألبان بقر	543.15	1.36
تسمين	770.60	1.93
بيوت محمية	1237.72	3.10
قمح و أعلاف	2948.92	7.38
مشاريع زراعية أخرى	1169.51	2.93
جملة المشاريع الزراعية	9612.38	24.04
حفر آبار وتعميق وطى	6130.08	15.33
آلات زراعية وملحقاتها	6241.62	15.61
مكائن ومضخات	5269.98	13.18
أجهزة ري	2557.42	6.40
مباني ومنشآت	1505.79	3.77
فسائل نخيل وشتلات فواكه	1260.89	3.15
مشاريع أخرى	7400.25	18.51
الإجمالي العام	39978.41	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من صندوق التنمية الزراعية، التقارير السنوية، أعداد متفرقة، الفترة ١٣٨٣/ ١٣٨٤هـ- ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

جدول٣. قيمة الأقساط المطلوبة والمسددة ونسب التحصيل التراكمية لقيمة القروض الممنوحة لمختلف المناطق الإنتاجية خلال الفترة ١٤١٠–١٤٢٨هـ

المنطقة	القيمة بالمليون ريال			
	الأقساط المطلوبة	الأقساط المسددة	نسبة التحصيل%	الترتيب
الرياض	2429.558	1702.193	70.1	6
مكة المكرمة	296.310	212.269	71.6	5
المدينة المنورة	148.648	70.863	47.7	10
القصيم	1345.619	1108.590	82.4	1
الشرقية	660.082	523.714	79.3	2
عسير	376.653	292.219	77.6	3
تبوك	374.978	297.392	79.3	2
حائل	1259.972	928.653	73.7	4
الحدود الشمالية	20.121	5.062	25.2	11
جازان	162.060	91.462	56.4	8
نجران	124.715	17.699	14.2	12
الباحة	36.668	17.804	48.6	9
الجوف	802.658	510.552	63.6	7
إجمالي المملكة	8038.043	5778.473	71.9	-

المصدر: صندوق التنمية الزراعية، بيانات غير منشورة خلال الفترة ١٤١٠ – ١٤٢٨ هـ

الفترة ١٤١٠–١٤٢٨هـ، تليها منطقتي تبوك والشرقية بنسبة تحصيل بلغت ٧٩,٣% لكل منهما، ثم منطقة عسير بنسبة ٧٧,٦%، ثم منطقة حائل بنسبة ٧٣,٧%، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة ٧١,٦%.

٢- احتلت منطقة الرياض المرتبة السادسة في الكفاءة التحصيلية، حيث بلغت جملة قيمة الأقساط المطلوبة نحو ٢,٤٣ مليار ريال، في حين بلغت نظيرتها المسددة ١,٧ مليار ريال ومن ثم بلغت نسبة التحصيل لمنطقة الرياض ٧٠,١%، تليها منطقة جازان بنسبة ٦٨%، ثم منطقة الجوف بنسبة ٦٣,٦%. أما بقية مناطق الإنتاج بالمملكة وهي الباحة والمدينة المنورة والحدود الشمالية ونجران فقد بلغت كفاءتها التحصيلية حوالي ٤٨,٦%، ٤٧,٧%، ٢٥,٢%، ٢٤,١% على التوالي. وعلى مستوى المملكة فقد بلغت جملة قيمة الأقساط المطلوبة نحو ٨.٠٤ مليار ريال، في حين بلغت نظيرتها المسددة نحو ٥,٧٨ مليار ريال ومن ثم فقد بلغت نسبة تحصيل إجمالي القروض على مستوى المملكة نحو ٧١,٩% خلال الفترة١٤١٠-١٤٢٨هـ.

أما فيما يتعلق بالكفاءة التحصيلية لمختلف الأنشطة الزراعية وفقا للبيانات الواردة بجدول (٤) فقد تبين أن مشاريع إنتاج اللحوم احتلت المرتبة الأولى في الكفاءة التحصيلية، إذ بلغت جملة قيمة الإقساط المطلوبة نحو ٢٠,٠٥ مليون ريال، في حين بلغت نظيرتها المسددة ١٩,٢٤مليون ريال ومن ثم فقد بلغت الكفاءة التحصيلية ٩٥,٩%، تليها مشاريع إنتاج التمور، بنسبة تحصيل بلغت ٩٣,٧٥%، ثم مشاريع تربية وتسمين الأغنام بنسبة ٩٢,٨%، ثم مشاريع إنتاج عسل النحل بنسبة ٨٦,٢%، أما مشاريع الدجاج البياض فقد احتلت المرتبة الخامسة، بنسبة تحصيل بلغت ٨٥,٤%، تليها الآلات والمعدات بنسبة ٨٥,١%، ثم مشاريع إنتاج الأسماك بنسبة ٨٠,٣%. كما بلغت الكفاءة التحصيلية لمشاريع الدجاج اللاحم نحو ٦٩,٥%، تليها مشاريع إنتاج الأعلاف والألبان، بنسب تحصيل بلغت ٦٩,٢%، ٦٦,٩% كل منهما على التوالي. أما فيما يتعلق بالكفاءة التحصيلية لمشاريع إنتاج الحبوب والفاكهة والخضروات فقد بلغت ٦٤,٧%، ٥٨,٤%، ٥٦,٧% على التوالي. وأخيراً بلغت نسبة التحصيل لقروض المستودعات والتبريد نحو

جدول ٤. قيمة الأقساط المطلوبة والمسددة ونسب التحصيل التراكمية لقيمة القروض الممنوحة لمختلف الأنشطة خلال الفترة ١٤١٠-١٤٢٨ هـ

	القيمة بالمليون ريال			
النشاط	الأقساط المطلوبة	الأقساط المسددة	نسبة التحصيل %	الترتيب
إنتاج الحبوب	97.3	63.001	64.70	13
إنتاج الأعلاف	687.127	475.578	69.20	11
إنتاج الخضار	196.773	111.602	56.70	15
إنتاج الفاكهة	51.386	30.031	58.40	14
دجاج بياض	21.257	18.163	85.40	5
دجاج لاحم	448.593	311.75	69.50	10
البان	101.186	67.681	66.90	12
أغنام	101.376	94.106	92.80	3
دواجن أخرى	10.604	8.984	84.70	7
عسل نحل	2.002	1.726	86.20	4
إسماك	91.023	73.078	80.30	9
صناعة أعلاف	5.844	4.797	82.10	8
صناعة تمور	10.371	٩,٧٢٣	٩٣,٧٥	٢
صناعة فاكهة	0.66	0.225	34.10	18
صناعة لحوم	20.05	19.237	95.90	١
مستودعات	24.761	13.414	54.20	16
معدات	2.685	2.277	85.10	6
مشروعات أخرى	0.925	0.402	43.50	17

المصدر: صندوق التنمية الزراعية، بيانات غير منشورة، الفترة ١٤١٠-١٤٢٨هـ.

٥٤,٢% ويعزى إنخفاض الكفاءة التحصيلية إلى العوامل المحددة لها والتي سيتم دراستها بالتفصيل.

ثالثاً: العوامل المحددة لكفاءة تحصيل القروض الزراعية

تتحدد الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية بمجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها مايلي:

١- مدى كفاية الضمانات للحصول على القروض، إذ أوضحت نسبة بلغت ٤٧,٧٣% من المكاتب والفروع التي استجابت بأن الضمانات المقدمة للحصول على القروض كافية، في حين أوضحت نسبة لا يستهان بها بلغت ٥٢,٢٧% بأن الضمانات المقدمة لصندوق التنمية الزراعية غير كافية. ولضمان تحصيل القروض يتطلب الأمر تفعيل قوانين بيع الرهن العقاري في حالة عدم السداد وكذلك التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لضرورة الاستقطاع من الراتب الشهري للشخص المقترض والكفلاء له، يليها ضرورة وجود ضمانات شخصية من الكفلاء والحسم من رواتبهم، ثم تشكيل لجنة لتقدير قيم الرهون العقارية يشترط موافقة الصندوق عليها، ووجود ضمانات بنكية تجارية، بالإضافة إلى إتباع الإجراءات الأخرى مثل المنع من السفر أو تجديد الأوراق الرسمية مثل الرخص والجوازات والاستقدام، وتطبيق نظام الضمانات المعمول به في بنك التسليف، وضرورة توافر معلومات من جهات رسمية عن الحالة المادية للمقترض خلال فترة تسديد القرض.

٢- عدد موظفي التحصيل في المكاتب والفروع التابعة لصندوق التنمية الزراعية، حيث أوضحت نسبة لا يستهان بها بلغت ٣٨,٠٣% من الفروع والمكاتب التي استجابت بأن قلة عدد موظفي التحصيل في المكاتب والفروع يؤدي إلى انخفاض الكفاءة التحصيلية. وبالتالي يتطلب الأمر زيادة عدد موظفي التحصيل وتشجيعهم وإعطائهم سيارات.

٣-عدم وجود إجراءات ملزمة للسداد من قبل الجهات التنفيذية مثل الشرطة والمحافظة، وعدم تعاون الجهات ذات العلاقة مع صندوق التنمية الزراعية في الحصول على مستحقاته.

٤-انخفاض حجم إنتاج المشاريع الزراعية نظراً لقلة المياه وانخفاض مستوى المياه الجوفية، حيث أوضحت نسبة بلغت ٢٧,٢٧% من الفروع والمكاتب بأن انخفاض حجم الإنتاج نظراً لقلة المياه وانخفاض مستوى المياه الجوفية من العوامل المهمة في تفسير انخفاض الكفاءة التحصيلية، يليه صعوبة وتفاقم مشكلات تسويق المنتجات الزراعية، ثم تقلص النشاط الزراعي نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، بنسبة بلغت ١٨,١٨% لكل منهما على التوالي.

٥- النظرة السائدة عند بعض المقترضين حيال المال العام وترويج شائعات الإعفاء بين الحين والآخر.

٦- التأخير في صرف القروض القصيرة وتعثر بعض المشاريع وتوقفها عن الإنتاج وعدم وجود جمعيات تعاونية في بعض المناطق من العوامل المسببة لانخفاض الكفاءة التحصيلية.

٧- حدوث الكوارث الطبيعية وضعف قدرات القائمين بالإرشاد الزراعي وحصول بعض المقترضين على القروض وتوجيهها لأغراض غير زراعية.

٨-قدرة المشاريع الزراعية على تحقيق أرباح في ظل المشكلات الإنتاجية والتسويقية، إذ تبين أن هناك نسبة من المشاريع الزراعية بلغت ٦٠% حققت أرباح، في حين أكدت نسبة لا يستهان بها من المشاريع الزراعية بلغت ٤٠% عدم قدرتها على تحقيق أرباح في ظل الظروف الراهنة. وبدراسة أسباب عدم تحقيق أرباح، تبين أنها تتمثل في كل من: (أ) انخفاض عدد الدورات الإنتاجية في ظل نظام التعاقد مع المشاريع الكبيرة بعد إيقاف بيع الدجاج الحي، حيث أكد على ذلك حوالي ٣١,٨٢% من المشاريع التي لم تحقق أرباح، (ب) ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل، حيث أكد على ذلك حوالي ٦٨,١٨% من المشاريع التي لم تحقق أرباح، (ج) عدم ملائمة الظروف المناخية والتي أثرت على الإنتاج، حيث أكد على ذلك حوالي ٢٢,٧٣% من المشاريع التي لم تحقق أرباح، (د) انتشار الأمراض والأوبئة لمزارع الدجاج، حيث أكد على ذلك حوالي ٣١,٨٢% من المشاريع التي لم تحقق أرباح، (هـ) تفاقم مشكلات الإنتاج والتسويق في كل من الأسواق المحلية والخارجية، حيث أكد على ذلك حوالي ٣١,٨٢% من المشاريع التي لم تحقق أرباح، (و) استيراد كميات كبيرة من الدجاج وبيعها بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، حيث أكد على ذلك حوالي ٩,٠٩% من المشاريع التي لم تحقق أرباح، (ع) عدم توفر المسالخ المستقلة، مما يعرقل تسويق المنتجات، حيث أكد على ذلك حوالي ٢٠,٤٥% من المشاريع التي لم تحقق أرباح.

٩- مدى الالتزام والتأخير في سداد القروض، إذ تبين أن نسبة عدد المشاريع التي التزمت بسداد القروض في مواعيدها المحددة بلغت ٧٦,٩٩%، في حين لم يلتزم حوالي ٢٣% من المشاريع الزراعية بسداد القروض في مواعيدها المحددة.

وبالرغم من تعدد العوامل المحددة للكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية، إلا أن المتغيرات التي أمكن الحصول على قيمها الكمية هي: (١)عدد موظفي التحصيل في المكاتب والفروع التابعة لصندوق التنمية الزراعية (X_1)، (٢)نسبة كفاية الضمانات للحصول على القروض الزراعية(X_2)، (٣)عدد الدورات الإنتاجية لمشاريع الدجاج اللاحم (X_3)، (٤)قيمة صافي الربح لمشاريع الدجاج اللاحم (X_4).

وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي Stepwise Multiple Regression للمتغيرات المستقلة المشار إليها آنفاً في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة والنصف لوغاريتمية للعينة البحثية التي بلغ قوامها٤٤ مفردة. وتبين أفضلية النموذج اللوغاريتمي المزدوج في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{Log } y = -3.04 + 0.61 \log X_1 + 0.12 \log X_2 + 0.07 \log X_3$$
$$(-3.69)^{**}\ (7.33)^{**}\ (2.50)^{**}\ (3.15)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.80 \qquad F = 76.58$$

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ١%.

ويتضح من النموذج المقدر مايلي:

١- بلغت قيمة المرونة لمتغير عدد موظفي التحصيل (X_1) حوالي ٠,٦١ وبالتالي تغير مقداره ١٠% في عدد موظفي التحصيل يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه للكفاءة التحصيلية نسبته ٦,١%.

٢- بلغت قيمة المرونة لمتغير نسبة كفاية الضمانات (X_2) حوالي ٠,١٢ وبالتالي تغير مقداره ١٠% في نسبة كفاية الضمانات يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه للكفاءة التحصيلية نسبته ١,٢%.

٣- بلغت قيمة المرونة لمتغير عدد دورات الإنتاج (X_3) حوالي ٠,٠٧ وبالتالي تغير مقداره ١٠% في عدد دورات الإنتاج يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه للكفاءة التحصيلية نسبته ٠,٧%.

٤- يقدر معامل التحديد المعدل (R^{-2}) للنموذج المقدر بحوالي ٠,٨ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي ٨٠% من التغيرات التي حدثت في الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي٢٠% تعزي إلى عوامل أخرى لايتضمنها النموذج. ويتمتع النموذج المقدر بكفاءة، إذ بلغ الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي (R.M.S.E.) ٠,٢٧، ومتوسط الخطأ المطلق (M.A.E.) ١٧,٠٢% وإقترب معامل عدم التساوي لثيل U Theil من الصفر، حيث بلغ ٠,٠٨.

كما تم الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين HeteroScedasticity وذلك من خلال إختباري بارك وجليجسر، ووفقاً لإختبار بارك فقد تم إجراء إنحدار مربع البواقي (e_i^2) على المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج، أما وفقاً لإختبار جليجسر فقد تم إجراء إنحدار القيم المطلقة للبواقي | e_i | على المتغيرات المستقلة المشار اليها آنفاً، إذ تبين عدم معنوية معاملات الإنحدار المقدرة عند المستوى الاحتمالي ٥% وبالتالي يكون النموذج المقدر خالي من مشكلة إختلاف التباين، كما تم إجراء إختبار White HeteroScedasticity، حيث بلغت قيمة (F) حوالي ٢,٠٢ وهي غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ٥%، مما يؤكد عدم وجود مشكلة إختلاف التباين [٢، ٣].

رابعاً: السياسات والبرامج المقترحة لرفع الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية

من خلال النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة فإنه يمكن رفع الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية من خلال اتخاذ عدة سياسات أهمها ما يلي:

١-ضرورة الحصول على القدر الكافي من الضمانات الحقيقية وذلك من خلال وجود الضمانات البنكية التجارية والشخصية من الكفلاء والحسم من رواتبهم، تفعيل قوانين بيع الرهن العقاري في حالة عدم السداد، إدراج الكفالة الشخصية للسيدات العاملات ضمن كفالة المقترضين للحصول على القروض بشرط موافقة جهة عملهم على الحسم من رواتبهم الشهرية

٢-تفعيل الإجراءات الملزمة للسداد من قبل الجهات التنفيذية والقضائية وذلك من خلال تفعيل دور السلطات التنفيذية مثل الشرطة والمحافظة في إلزام المقترضين والكفلاء على سداد القروض المتأخرة والمستحقة لصندوق التنمية الزراعية، مطالبة الجهات التشريعية بإصدار قرارات للممتنعين عن السداد،مثل المنع من السفر أو تجديد الأوراق الرسمية مثل الرخص والجوازات والاستقدام.

٣-توافر المعلومات الكافية والدقيقة عن المركز المالي والسلوكي للمقترضين وذلك من خلال أنتساب صندوق التنمية الزراعية كعضو فعال في الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية، وذلك للحصول على المعلومات من الجهات الرسمية عن الحالة المادية للمقترض قبل منح القرض وخلال فترة تسديد القرض، ومن ثم إفادة الصندوق عن ملاءة العملاء الجدد المتقدمين للحصول على القروض الزراعية من أفراد ومشاريع وشركات زراعية.

٤-التأكد من واقعية دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية واشتمالها على البعد البيئي وذلك من خلال ضرورة تحديد الجهات العلمية والمكاتب الاستشارية التي يعتمد عليها في إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، والتأكد من دقة وسلامة دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، التأكد من توجيه الأموال في مجالات

الإقراض الزراعية الواردة بدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع والتي على أساسها تم منح القرض للعميل.

٥–تفعيل عملية الإشراف والمتابعة للمشاريع الزراعية منذ بداية الإنشاء وحتى نهاية مدة القرض وذلك من خلال عدم قصر عملية الإشراف والمتابعة خلال فترة التنفيذ للمشاريع المزمع إنشائها على إدارة المشاريع بالمركز الرئيسي فقط، بالإضافة إلى إنشاء قسم بالمكاتب يختص بإدارة المشاريع وإصدار التعليمات بالإشراف والمتابعة، زيادة عدد موظفي التحصيل في المكاتب والفروع التابعة لصندوق التنمية الزراعية، تحفيز المحصلين والعاملين بإدارة وأقسام التحصيل وتوفير وسائل النقل الرسمية لهم للقيام بمهام التحصيل للقروض في مختلف المناطق.

٦–إعادة النظر في سياسة الإقراض لصندوق التنمية الزراعية وذلك من خلال توسيع قاعدة التحصيل من منتجات المزارعين وعدم قصرها على الفمح، عدم التأخير في صرف القروض قصيرة الأجل للمزارعين، ضرورة وضع سقف لمساهمة الصندوق في رأس المال المستثمر للمشاريع الزراعية، بحيث لا تزيد عن ٥٠% من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع، زيادة فترة السماح لمدة ثلاث سنوات بدلاً من سنتين، جدولة سداد القروض المتعثرة وإعطاء أصحابها نسبة خصم لمن يسدد قيمتها بالكامل خلال الفترة المحددة.

المراجع

١– صندوق التنمية الزراعية. التقرير السنوي. أعداد متفرقة، الفترة من ١٣٨٣/ ١٣٨٤ – ١٤٢٧/ ١٤٢٨هـ.

2- William H. Greene, Econometric Analysis, Fifth edition, New York University, 2003

3- Gujarati, D., "Basic Econometrics" London, MC Grow-Hill International Book Company,1979

4- Fahad N. AL-Mulhim (1982) Alogit Analysis of Date Growers Decisions to ward Gredit in Al hassa Area of Saudi Arabia. Economic studies, V2, NO4.

٥– العبيد، عبد الله وصبحي إسماعيل تحليل أداء نظام الائتمان الزراعي في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث الزراعية، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود،٢٠٠١م.

٦– خليفة، علي يوسف، التحليل الاقتصادي القياسي للإقراض من البنك الزراعي العربي السعودي، جامعة القصيم، كلية الزراعة والطلب البيطري، قسم الإرشاد والاقتصاد الزراعي، بحث غير منشور.

٧– صندوق التنمية الزراعية جهود صندوق التنمية الزراعية في مجال التسويق الزراعي وأهمية ذلك في مرحلة ما بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، ٢٠٠٦م.

ABSTRACT

Determinants of The Efficiency of The Collection of Agricultural Loans, Saudi Arabia

Othman Saad Al-Nashwan

This research aims to measure Altheselip efficiency for agricultural loans and to identify the most important factors specific economic efficiency and propose policies to improve Altheselip efficiency the various branches and offices of the Agricultural Development Fund. This research was adopted for economic analysis and descriptive statistics, in addition to data published secondary and primary data collected through the questionnaire.

The result of this study group of the most important results include:

1- Qaseem occupied the first rank in Altheselip efficiency to total loans, hence the collection rate of about 82.4% during the period 1410-1428 e, followed by the regions of Tabuk and the Eastern collection rate reached 79.3% each, and then the Aseer area by 77.6%, and then by Hail 73.7%, then the Makkah by 71.6%.

2- Altheselip efficiency of loans determined by of economic factors including: number of staff of the collection, inadequate safeguards, the number of production cycles for the broiler chicken, it was found that an increase in these variables by 10% lead to higher Altheselip efficiency rate of 6.1%, 1.2%, 0.7% respectively

3 - Altheselip efficiency of agricultural loans require the adoption of several policies, notably the need to obtain adequate guarantees real, activate binding procedures for payment by the executive and the judiciary, the availability of sufficient and accurate information on the financial status and behavior of borrowers, to ensure that realistic studies of technical and economic feasibility and include on the environmental dimension, activating the process of supervision and monitoring of agricultural projects since the beginning of construction until the end of the loan, review the policy of lending to agricultural development fund through the collection and broaden the base of a ceiling on the Fund's contribution of capital investment for agricultural projects, which should not exceed 50% of the Total investment costs for the project.

Key words: Agricultural development fund, gricultural loans, Altheselip Efficiency